

خبر صحفي

تعزيز العلاقات الثنائية بين هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة دبي للخدمات المالية

الدوحة، في 23 فبراير 2010

وقعت هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة دبي للخدمات المالية في 22 فبراير 2010، على مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات الرقابية المتصلة بالشركات المالية المخولة بمزاولة أعمالها في مركز قطر للمال ومركز دبي المالي العالمي.

وقد قام بالتوقيع نيابة عن هيئة دبي للخدمات المالية رئيسها التنفيذي السيد بول كوستر وعن هيئة تنظيم مركز قطر للمال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي السيد فيليب ثورب، وذلك خلال قمة الهيئات التنظيمية الخليجية الرابعة التي عقدت في الدوحة.

بالمناسبة، رحب السيد فيليب ثورب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي بالتوقيع على مذكرة التفاهم وقال:

"في سياق تتقرب فيه الأسواق والدوائر التنظيمية من بعضها البعض وذلك في البيئة المالية الحالية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، تبرز أكثر فأكثر أهمية أن تتبادل الهيئات التنظيمية المعلومات وممارسات الأعمال كوسيلة لتعزيز فعاليتها. وتتضح هذه الأهمية خاصة في دوائر الاختصاص المجاورة حيث يزداد معدل الأنشطة العابرة للحدود وبالتالي حاجة الهيئات التنظيمية إلى التواصل في ما بينها.

"تسجل هذه الخطوة تطوراً مهماً بالنسبة إلى كلا الهيئتين التنظيميتين في ضوء المصالح المشتركة الواضحة في ما بيننا. ويسعدني أننا تمكنا من التوقيع على مذكرة التفاهم هذه مع هيئة دبي للخدمات المالية اليوم وأستبق القول إن تقرب العلاقة سيصب في مصلحة الطرفين بصورة ملحوظة."

بدوره علق السيد بول كوستر الرئيس التنفيذي لهيئة دبي للخدمات المالية قائلاً:

"إن هيئة دبي للخدمات المالية حريصة على الالتزام مع نظيراتها في دول الخليج ويسعدني أن أوقع على مذكرة التفاهم هذه مع فيليب ثورب، وهو شخصية مميزة وذات باع طويل في عالم التنظيم المالي. ويسعدني أيضاً أنه أصبح بين يدينا ترتيب رسمي مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال التي نشترك في الكثير معها. وكلا الهيئتان جزء من مركزين عالميين يعملان جاهدين لاعتماد أفضل الممارسات ويسعيان لاتباع قرارات المراكز الدولية التي تضع المعايير العالمية. ويجب أن توضع هذه المبادرة في خانة الإرادة المشتركة في التعاون وتبادل المعلومات بناء على تلك المعايير.

"في السنة الماضية، برزت بقوة أهمية التنسيق والتعاون الفعال بين هيئات التنظيم. ونحن نبحث عن وسائل جديدة للعمل سوياً لحل المشاكل ومنع تكرارها ومثل هذه الاتفاقيات من شأنه أن يحدث الفرق المنشود."



لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:

السيدة ندى مغربل - قسم العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: n.mogharbel@qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأييدها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن هيئة دبي للخدمات المالية

هيئة دبي للخدمات المالية هي هيئة التنظيم المستقلة للخدمات المالية وملحقاتها التي تتم مزاوتها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله، وهو منطقة مالية حرة تم بناؤها لهذا الغرض في دبي. وتغطي المهام التنظيمية لهيئة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول، والخدمات الائتمانية والمصرفية، والأوراق المالية، وصناديق الاستثمار الجماعية، وخدمات الصناديق الائتمانية والحفظ، والتداول بعقود السلع الآجلة، والتمويل الإسلامي، والتأمين، وسوقاً دولياً لرؤوس الأموال وسوقاً دولياً لمشتقات السلع.